الغباش: سورية تسعى دائماً إلى مزيد من التعاون مع الهند

وزير الصحة والسفير الهندي في سورية يبحثان تعزيز العلاقات بالمجال الصحي

| الوطن

أكد وزير الصحة حسن الغباش عمق ومتانة العلاقات بين سورية والهند على المستويات كافة، وخاصة المجال الصحي، لافتاً إلى ما تمتلكه الهند من خبرات طبية نوعية ومتطورة في المجال التقني والصناعات الدوائية.

وبحث الغباش أمس مع سفير جمهورية الهند بدمشق إرشاد أحمد سبل تعزيز التعاون والتنسيق في المجال الصحي وذلك خلال الاجتماع الذي عقد في مبنى الوزارة.

ونوه الغباش بالدعم الذي قدمته الهند للقطاع الصحي في سورية، وخاصة بعد كارثة الزلزال والاستجابة لتداعياته وجائحة كورونا، مؤكداً سعي سورية الدائم للمزيد من التعاون مع الهند في مجال الصناعات الدوائية الفعالة، وضرورة تبادل الخبرات بين الطرفين، بهدف رفع الكفاءات والخبرات العلمية والطبية.

بدوره، أكد السفير أحمد رغبة بلاده واستعدادها لزيادة العمل والتنسيق في مجال تدريب الكوادر البشرية لتبادل الخبرات، من خلال إرسال وفود إلى الهند أو استقطاب خبراء من بلاده إلى سورية، وعقد محاضرات وندوات علمية تتعلق بالمجال الصحي وخاصة الصناعات الدوائية، والنظر في إمكانية إعداد مذكرة تفاهم في مجال المنح والدورات التدريبية.

المواطن والسمك رواية غير كاملة!

الأسعار مرتفعة والصيادون يشتكون

| اللاذقية- عبير محمود

تخلو موائد معظم العائلات من ذوي الدخل المحدود، من طبق السمك، الذي طالما اشتهرت به موائد اللاذقية خاصة خلال هذه الفترة من العام، إلا أن ارتفاع أسعار كل أنواع الأسماك من دون استثناء أزاح هذه الأكلة التقليدية عن موائدهم الصيفية.

وذكر مواطنون أن أرخص نوع من السمك يباع بـ٧٠ ألف ليرة حالياً، وتتصاعد كلما كان النوع «ثقيلاً» ومنها ما يتجاوز ٨٠٠ ألف ليرة، متسائلين عن سبب ارتفاع «غذاء الفقير» الذي كان يُستعاض به عند العائلات الفقيرة بديلاً من اللحوم الحمراء لتغذية أطفالهم في أنواع متعددة من السمك باتت اليوم ضمن قائمة «المفقودات» عن موائدهم.

وبالعودة إلى نقيب الصيادين في اللاذقية سمير حيدر يؤكد لـ«الوطن»، أن ارتفاع أسعار السمك يعود لغلاء مستلزمات الصيد وغياب المحروقات المدعومة عن معظم الصيادين، ومنهم لا يحصلون على المخصصات مطلقاً.

وبيّن حيدر أن أعباء تكاليف الصيد كبيرة على الصياد، خاصة أنه يضطر لشراء المازوت من السوق الحر بأسعار مرتفعة جداً، وذلك بسبب عدم تغطية المخصصات للحاجة اليومية، إذ يتم منح مركب الصياد ٣٠ ليتراً كل ١٠ أيام، علماً أنها لا تكفي إلا لرحلة بحرية واحدة للمركب.

وأضاف: هناك عدد من الصيادين في ميناء البسيط وبرج إسلام لا يحصلون على مخصصاتهم من المحروقات أبداً وذلك لعدم توطين شركة تكامل لبطاقاتهم الخاصة بالمحروقات حتى تاريخه، رغم أن النقابة أرسلت كتاباً بهذا الخصوص إلى المحافظة ولجنة المحروقات وبدورها أرسلته إلى إدارة سادكوب وشركة تكامل والأخيرة لم ترد حتى الآن.

وذكر نقيب الصيادين أن عدد بطاقات المحروقات في ميناء البسيط ١٤٠ بطاقة، برج إسلام ٥١ بطاقة، ميناء الصيد والنزهة «اليوغسلافية» ٢١٠ بطاقات، «مرسى ابن هانئ والشاطئ وأفاميا» ٧٠ بطاقة، «الدبجيات» ٤٥ بطاقة، ميناء جبلة ١٤٥ بطاقة، مبيناً أن جميع الصيادين يحصلون على مخصصاتهم من المحروقات بنسبة مخفضة عن السابق، باستثناء صيادي البسيط وبرج إسلام ١٩١ بطاقة لا تحصل على المخصصات بسبب عدم توطينها من شركة تكامل.

وبيّن أن عدد الصيادين المسجلين في النقابة نحو ١٦٠٠ صياد، منهم نسبة ٢٠ بالمئة تركوا المهنة بسبب غلاء مستلزمات الصيد وعدم القدرة على تحمل أعباء المحروقات، ما يعني أن هناك عشرات العائلات فقدت مصدر رزقها الوحيد وهي مهنة تاريخية عريقة لأهالي المحافظة يعتاشون منها منذ مئات السنين.

وأضاف نقيب الصيادين إن مستلزمات الإنتاج ارتفعت لأكثر من ٤٠٠ بالمئة، بين تكاليف محروقات وصيانة مراكب والعدة من صنارة وخيوط وغيرها، لترتفع أضعافاً مضاعفة عن سنوات سابقة، مضيفاً إن أسعار السمك ورغم أنها ارتفعت لنحو ٣٠٠ بالمئة عن السابق، وتعد باهظة للمواطن المستهلك، إلا أنها تبقى غير مرضية للصياد الذي يتحمل أعباء كبيرة جراء مهنته الذي يعتاش منها ولا يجيد غيرها.

وبيّن حيدر أسعار الأسماك قائلاً: سمك البلمميدا وهي تعد أكلة الفقير، يباع الكيلو منه حالياً بنحو ٧٥ ألف ليرة بعد أن كانت أسعاره تتراوح بين ٤ إلى ٥ آلاف ليرة فقط! في السنوات السابقة، كما يباع بالسعر نفسه ٧٥ ألف ليرة كيلو سمك الجراوي «سمكة صغيرة، وذات القياس الكبير تباع بـ٢٠٠ ألف ليرة، ومثلها لكيلو السفرنة، أما القجاج فيباع الكيلو منه ١٧٥ ألف ليرة، السلمورة الكيلو منه بـ٨٥ ألف ليرة، والعبيدة ٦٠ ألف ليرة، والشكمبري بين ٥٠- ١٠٠ ألف ليرة، واللقز الصخري بين ٣٠٠- ٥٠٠ ألف ليرة للكيلو، أما اللقز الرملي فيتراوح سعر الكيلو منه بين ٦٠٠- ٨٠٠ ألف ليرة، وأكد بأن سمك العصيفري يتراوح بين ٧٥- ٨٠ ألف ليرة إلا أنه حالياً غير متوفر تحت ضوء القمر، إذ يتم اصطياده في الفترات المظلمة فقط.

إنجاز أكثر من ٩٠ بالمئة من أعمال التحديد والتحرير في القنيطرة

استكمال إفراز الأبنية الطابقية في مدينة البعث للموظفين وذوي الشهداء

| القنيطرة- خالد خالد

اعتبر مدير المصالح العقارية بالقنيطرة عبد الرحمن الفياض أن محافظة القنيطرة من المحافظات المتقدمة في إنجاز أعمال التحديد والتحرير، حيث بلغت نسبة الإنجاز أكثر من ٩٠ بالمئة من مجمل مساحة المحافظة وأن كل الأراضي العقارية غير المحددة مستكملة الشروط القانونية والفنية لإنجاز هذه الأعمال، وأن المديرية جاهزة لافتتاح أعمال التحديد والتحرير في قرى وبلدات المحافظة.

وفي تصريح لـ«الوطن» كشف الفياض عن انتهاء الفرق المكلفة بأعمال التحديد والتحرير في المنطقة العقارية ١/٥٧ في قرية غدير البستان بريف المحافظة الجنوبي وبمساحة نحو ٩٤٠٠ دونم، وتم إيداع المنطقة لدى القاضي العقاري للبت في الاعتراضات المقدمة من المواطنين ومن ثم سيتم إيداعها بالسجل العقاري، منوهاً بأنه سيتم الانتهاء من العمل في المنطقة العقارية بئر عجم ٣/٧٨ ومساحتها بمساحة نحو ٣٠٠٠ هكتار في غضون ثلاثة أشهر.

وبيّن الفياض أن اللجان الفنية والفرق المساحية باشرت أعمال التحديد والتحرير بالمنطقة العقارية ١/٦٨ بقرية العدنانية والمساحة تقدر بنحو ٣٠ ألف دونم.

وأشار إلى استكمال إفراز الأبنية الطابقية في مدينة البعث «السكن الوظيفي وسكن الشهداء» بعد الانتهاء من إفراز العقار /١/ من المنطقة العقارية مدينة البعث ١١٩/١ «الشقق الأرضية» ذلك بعد صدور قرار محكمة الصلح المدنية بخان أرنبة بإزالة شيوع هذا العقار، موضحاً أنه تم إفراز ٣٦١ وحدة سكنية مشيدة على العقار كمرحلة أولى، وتمكّن المواطنون من الحصول على سندات تمليك لعقاراتهم السكنية.

وتوقع المباشرة بالعمل بالمرحلة الثانية في مدينة البعث بعد الانتهاء من التحضيرات الفنية للإفراز، وبعد إنجاز أعمال التحديد والتحرير في منطقتي بريقة وغدير البستان، وكذلك إفراز العقار رقم /١/ من المنطقة العقارية مدينة البعث ٣/١١٩ «الحي الخدمي» تنفيذاً لتعليمات رئاسة مجلس الوزراء بتسجيل العقارات باسم الجهات العامة.

ولفت الفياض إلى نشاطات المديرية منذ بداية العام وحتى تاريخه، حيث بلغ مجموع القيود العقارية التي تم منحها للمواطنين ٦٩٩٨ قيداً عقارياً و١٠٩٥ بيان ملكية و٣٩٠٦ بيان مساحة و٢٨٤ مخططاً مساحياً و٣٨٨ سند تمليك، في حين قامت المديرية بتوثيق ٧١٣ عقداً وحصّلت مبلغاً وقدره نحو ٦٢,٥ مليون ليرة من الرسوم العقارية، إضافة إلى إنجاز ١٧٦ تكليفاً.

وشدد مدير المصالح العقارية على السعي لتقديم أفضل الخدمات للمواطنين والعمل على إنجاز جميع المعاملات العقارية في أسرع وقت ممكن.

الخبز في حماة.. كل ربطة بغصة

«التجارة الداخلية»: نظمت ضبوطاً بحق أفران لبيعها بوزن ناقص ومتاجرة بالدقيق وإنتاج خبز رديء

| حماة- محمد أحمد خبازي

كثرت في الآونة الأخيرة شكاوى المواطنين في الكثير من مناطق محافظة حماة، من رداءة رغيف الخبز المنتج في العديد من المخابز الخاصة وبعض العامة الذي لا يصلح للاستهلاك البشري إلا في حينه، هذا إذا وصل الرغيف إلى متناول المواطن سليماً، وغالباً لا يصل كذلك نتيجة التكديس والنقل السيئ من المخابز لمراكز المعتمدين، بشاحنات غير مؤهلة لنقل الخبز!.

وبيّن مواطنون كثر بحماة وسلمية ومصياف وصوران والغاب لـ«الوطن»، أن الأمر لا يقتصر على سوء نوعية الخبز وإنما يتعداه إلى نقص الربطات أيضاً، وبشكل متكرر ومتعمد، وهو ما يعني السرقة من لقمتنا!!.

وأوضح بعضهم أن من حقهم ومن حق أسرهم تناول رغيف جيد، مادام كل مستلزمات صناعته وإنتاجه تؤمنها الدولة لأصحاب المخابز وبسعر مدعوم، وهو ما يعني أنه ليس من مبرر على الإطلاق لأصحاب المخابز عدم إنتاج رغيف جيد وصالح للاستهلاك ليوم أو اثنين، وإنقاص وزن الربطة كل يوم!.

من جانبه، بيّن مدير التجارة الداخلية بحماة رياض زيود لـ«الوطن»، أن حماية المستهلك بالمرصاد للمتلاعبين بقوت المواطن والمتاجرين بالرغيف والدقيق التمويني، موضحاً أن الدوريات تراقب صناعة الرغيف في المخابز الخاصة والعامة، وتخالف الذين ينتجون خبزاً سيئ الصنع، أو ناقص الوزن أو الذين يتاجرون بالدقيق.

ولفت إلى أن الدوريات ضبطت أمس العديد من المخالفين ونظمت بحقهم الضبوط واتخذت الإجراءات القانونية، وغرمتهم بأكثر من ١٠٥ ملايين ليرة، مبيناً أن من تلك الضبوط ضبطاً بحق أحد المخابز، بمخالفة إنتاج وبيع ربطات خبز تمويني ناقصة الوزن بمقدار ٢٥٨ غراماً للربطة المفردة، وتم تغريم صاحبه بأكثر من ٢٢,٨ مليون ليرة، وآخر بحق مخبز ثان بمخالفة إنتاج وبيع ربطات خبز تمويني ناقصة الوزن بمقدار ٣٠٧ غرامات للربطة المفردة، وتم تغريم مستثمره بأكثر من ١٠,٩ ملايين ليرة، مضيفاً: كما تم تنظيم ضبط آخر بحق المستثمر ذاته بمخالفة التسبب بفساد وإتلاف كمية ٥١٦ كيلو غراماً من العجين، وتم تسليم الكمية إلى مخبز حماة الأول الآلي ليصار إلى بيعها كعلف، وسيتم تغريم المخالف بعد الحصول على كمية الدقيق والخميرة المعادلة لكمية العجين التالفة، وأحيل المخالف موجوداً إلى فرع الأمن الجنائي ليصار إلى تسليمه للقضاء لاحقاً.

وأضاف: كما تم تنظيم ضبط بحق مخبز آخر بسبب مخالفته إنتاج وتعبئة ربطات خبز تمويني ناقصة الوزن بمقدار ٣٢٨ غراماً للربطة المفردة، وتم تغريم صاحبه بأكثر من ١٤ مليون ليرة، وضبط آخر بحق المخبز ذاته بمخالفة إنتاج وبيع ربطات خبز تمويني سيئة الصنع.

وأضاف مدير التجارة الداخلية: كما نظمت دوريات حماية المستهلك ضبطاً بحق مستثمر مخبز آخر لتصرفه بأكثر من طنين من الدقيق التمويني بطريقة غير مشروعة وتم تغريمه بثلاثة أمثال الكمية، أي بنحو ٥٥,٥ مليون ليرة، وضبطاً بحق مخبز آخر بمخالفة إنتاج وبيع ربطات خبز تمويني سيئة الصنع، وضبطين بحق مخبز آخر بمخالفة عدم التدوين في سجل الحركة للمعتمدين، وعدم التقيد بمواعيد العمل.

وفي السياق ضبطت الرقابة التموينية التابعة لمديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك بريف دمشق، مخبز جيرود الاحتياطي بمخالفة سوء تصنيع الرغيف.

وذلك بناء على شكاوى المواطنين في بلدة جيرود من سوء تصنيع الرغيف في الفرن المذكور، فوجهت الوزارة، مدير التجارة الداخلية في المحافظة يرافقه رئيس البلدية، وعناصر من الرقابة التموينية إلى الفرن الاحتياطي للمعاينة، فوجدت مخالفات واضحة في التصنيع على كميات الخبز المعدّة للبيع، كالتصاق شطري الرغيف ووجود تبقعات سوداء على الشطر السفلي تتعدى نسبتها ٣٠ بالمئة، إضافة إلى وجود رائحة حموضة ظاهرة، وملاحظة أن شكل بعض الأرغفة بيضوي وليس دائرياً إضافة إلى أنها غير ناضجة، تم تنظيم المخالفة المناسبة بناء على أحكام المرسوم رقم ٨.